رئيس المجلس قرر عدم إحالة المشروع لحين التحقق من صياغته ومطابقة مواده لما تم إقراره في المداولة الأولى

مجلس الأمة وافق على قانون دور الحضانة الخاصة

■ الراشد: غير مقبول ما انتهت إليه اللجنة المالية ويجب أن يخير المواطن بين الحصول على 30 ألف نقداً أم دعما

عبدالصمد والهاشم في حديث باسم

■ رئيس الوزراء قال نطرو أغير لكم الوزارة بعد الحكم .. والحين يقول نطرو أغيرها بالصيف

متابعة حكومية - نيابية للجلسة

كلها على المادة 83 الرجاء ضبط الجلسة والتحديد فيه دقيقتين وفيه خمس دقائق.

الرئيس الخرينج: هناك اتفاق على التحديد 5 دقائق.

جمال العمر: هل يعقل ان قانون يكلف الدولة 6 مليارات والحكومة لا تقدم عرضا ووزير التجارة يقول كلاما انشائيا، علشان نرد القانون على وزير المالية ياتي ويفند ويقنع والحكومة لا تعي حقيقة العمل الفني والموضوعي، هدر المال العام من خلال المصاريف غير مبررة هذا كلام الحكومة وهي التي تصرف، اذا كان الحكومة تنمح المواطن 30 الف دعما للمواطنين فهو انفع له، الدول الجارة لا تقدم لك كيس اسمنت وجحة حلجة لانه يؤثر على السوق.

نحن في مازق سياسي حكومة تنظر من غير رؤية فنية وجداول زمنية، نحن مقبلون على المشاريع المليارية مثل القضية الاسكانية ولا يوجد اي تسهيلات سوءا من مخازن او ايدي عاملة وزير الاسكان من القطاع الخاص نطلب منه ان يجلس مع الحكومة ويضع حلولا، نحن نعتمد على النفط وايرادات وزارة المالية والوزير ما يدري قاعد يقول.

القضية الاسكانية لها مردود ايجابي والآن تعطي 100 اين تذهب الاسعار، اذا الحكومة جادة في الاسكان لماذا التخوف نحن مقدمون على مدن اسكانية لماذا التخوف من زيادة القرض، والحكومة ستوفر القسائم وسيكون لها انعكاس ايجابي والمرأة يجب ان تمنح حقها كاملا.

مبارك الحريص: هل الـ 30 الف دعم فقط او انه يزاد الى 70 الف وتعتبر الـ 30 الف فوق السبعين، وانا اول من سالت المقرر، الدعم يكون مجانا اذا كيف يضاف الى القرض الاسكاني، الدعم يكون كاملا ولا يحسب ضمن القرض، ونقدر در الوزير ما زاد القرض من 20 سنة والاراضي كانت 70 الف واليوم الارضي بـ 600 الف والبناء يحتاج 150 الف دينار.

ونحن مع زيادة القرض الى 100 الف دينار واثنى على فكرة الخيار للمواطن ان كان يريد الـ 30 الف نقدا او يعطي دعما لمواد البناء، نحن في بلد راسمالي حر يفترض ان المواطن يختار السلعة التي يريدها، ونحن ضد التمييز بين فئات المجتمع ووقفنا ضد بعض الكوادر.

صفاء الهاشم: المادة 20 من الدستور الاقتصاد الوطني قوام الدولة وتحقيق الرخاء للمواطنين، المواطن الكويتي مقارنة بالجيبوتي طبعا الكويتي احسن واذا قارنا مع تمبكتو الكويتي احسن لكن اذا قارناه مع الاماراتي والقطري والسعودي والعماني هل استغلت الثورة كما ينبغي والحكومة تعلن ان الحالة المالية متردية والهبات توزع.

هل المطلوب دعم المواد ويحصل مثل ما بيعت المواد التموينية في الخفجي راح نشوف الاسمنت يباع ايضا.

هل راح نسمع التصريح اللحلمنتيشي بخصوص تحرير الاراضي، ويقدر المواطن يقدر يشتري ارض على البحر اصبحت حلما، الحكومة غيرت بنك التسليف الى بنك ائتمان هل فعلتوا دوره.

وزير النفط علي العمير: دولتنا تظلم كثيرا خصوصا عندما نقارن باننا افضل من دول افريقية واسوأ من دول خليجية لدى دراسة صدرت 1/20 اول امس الى ان الكويت ارخص البلدان الخليجية في حين تصدرت قطر التكلفة

■ الأموال موجودة والأراضي موجودة لكن الحكومة لا تريد حل القضية الإسكانية «والله اعلم شنو السبب»

والتقرير صدر من دبي، والظلم ان يشار الى الحكومة قصرت في هذا الجانب، وعندما تعقد مقارنات نعقد على اسس صحيح، 4 مليارات تقدم دعومات، ويجب ان تتصف البلد ضمن المقارنات وبنك الائتمان اقر في مجلس الامة.

صفاء الهاشم: اثمن رد الوزير عندما دخل علي غوغل وقال ان الكويت ارخص لانك مو مركز مالي واقتصادي افتح صفحة الرحلات المسافرين تلاقيها الاخيرة لان وزير الداخلية مسكر البلد.

وزير النفط: هكذا يتضح اننا الارخص ولكن كما ذكرت لا مسببات اخرى نحن دولة تحترم مواد الدستور ومواطنيها ولا نفرط اي مصلحة تهم المواطن ونحن متفقون على ان الكويت ارخص دول الخليج.

صفاء الهاشم: السعودية ارخص في اسعارها «بدون ميكروفون».

عبدالله الطريجي: اذا وافقنا على الزيادة اشلون راح تواجه الحكومة زيادة الاسعار الحكومة غير قارة على التحكم في اسعار الجمعيات فكيف تواجه التجار، لابد ان يكن هناك هيئة عامة لحماية المستهلك مثل ما هناك مواد غذائية فاسدة راح يكون هناك مواد بنائية فاسدة.

احنا نتكلم ووزير التجارة لا يوقع معاملات، وزير الاسكان نثق في نواياه ولكن اتمنى ان يكون اختيار الاعضاء اللجان في الوزار بالكفاءات وليس بالمحسوبية البحرين قبل اسبوع وقعت مع شركة صينية بناء 40 الف وحدة سكنية في 3 سنوات لماذا لا نفتح الباب امام الشركات العالمية ويتنافسون مع الشركات المحلية وفي السابق الشركات الكورية قامت بالبناء.

محمد الهدية: الاخوة في اللجنة المالية لم يوضحوا ما هي الزيادة هل هي مسترجعة ام منحة، وعموما البنيان ليس اسمنت وحديد والدعم يجب ان يكون لجميع مواد البناء.

نريد الزيادة من البناء حتى التأسيس، وحاليا يوجد دعم بقيمة 10 آلاف و600 دينار و700 الف من المفترض ان لان ندخل في الحسبة، ويكون الدعم الجديد وقيمته 30 الف مع العشرة آلاف السابقة فإن الزيادة تكون 20 آلفا.

فيصل الشايع: بودي التعقيب هناك سوء تفاهم نحن في اجتماع وزارة التجارة زيادة كمية المواد المدعومة واضافة مواد جديدة حاليا 45 طن حديد و4 آلاف كيس اسمنت، ونحن طلبنا زيادة ومساحة البناء المدعومة من 600 الى 750 وزيادة دعم الحديد والاسمنت، وطلبنا اضافة الخلط الجاهز دعما للمواطنين ولازم نحدد المواد الأساسية لكل مواطن ويحتاجها كل بيت، ونحن نعتقد ان دعم المواد هو دعم غير مرجوع افضل من الزيادة النقدية وطبعا الدعم الآن 10 آلاف وراح يصل إلى 30 آلفا.

رياض العدساني: بدل الايجار لما يرفع من 150 الى 250 دينارا وقيمتها 27 مليون دينار وهو رقم خاطئ الموضوع في تقرير اللجنة، المؤجر راح يرفع الايجار وسيكون في صالح المؤجر، عندما استوجبت وزير الاسكان قادرا يمنحه فرصة لكن تم استبعاده من التشكيل الحكومي زين ليش.

بدل الايجار راح يكلف 6 مليارات زين المفترض ان نبني مدنا اسكانية.

ماذا حققت الحكومة من الرخاء وهو اصل المادة 20 من الدستور، الحكومة لديها وفرة في الاراضي تصل الى 93 في المئة ولكن المشكلة الاسانية مفتعلة وكل مدة يتم تغيير الوزير.

محمد الجبري: نحن نناقش القرض وليس بدل الايجار.

المقرر رياض العدساني: هل يعقل المتر قيمته الف دينار، وهو لا يطل على نهر ولا بحر، وانما فضاء، اذا قارن الكويت بابو ظبي البيت هناك يصل الى 500 الف دينار كويتي والبيت نفسه في الكويت ثلاثة اضعاف.

نحن قدمنا قانون حماية المستهلك ولكن مازال في اللجنة التشريعية، ونحن ضد الاحتكار والدستور يؤكد ان الكويت حرة في اقتصادها، منطقة سعد العبدالله تتراوح اراضيها من 100 الف الى 400 الف كيف يستطيع شاب شراء بيتا.

الرئيس مرزوق الغانم: استغل توافر النصاب وهناك طلب مقدم من قبل عدد من النواب بغلق باب النقاش والتصويت على تقرير اللجنة بعد ربع ساعة من الآن.. «وافق المجلس» .. كما هناك طلب مقدم من قبل عدد من النواب بتقديم موعد جلستي 12/11 فبراير الى 5/4 فبراير .. «وافق المجلس» على تقديم الجلسات.. كما استاذن المجلس بصعود فريق وزارة التجارة للمنصة بعد انتهاء المتحدثين.. «وافق المجلس».

النائب عبدالكريم الكندري: نحن نتحدث عن زيادة القرض الاسكاني وكان الاراضي تنتظرنا للبناء وهذا غير صحيح، فمن تقرير لجنة الحكومة تقول تكلفة الزيادة عن القرض الاسكاني 6 مليارات دينار مع اننا ندفع 13 مليار سنويا قروض وهبات.. وتقرير اللجنة جاء دون ؟؟؟؟ فمن يقول ان هذه الزيادة كمنحة ستحل المشكلة نحن لا نعلم اين المشكلة وهي حقيقة تكمن في زيادة الاسعار لكن هنا تحول المقاول ومهندس دون وجود دراسة تؤكد جدوى زيادة الدعم والآن نحن نسمع استخفاف من المواطن الكويتي عندما يذكر اي قرض قدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصاية العربية علما بانه قانون انشاء الصندوق ينص على انه يقدم قروض للكويت وما كان «يطنز» عليه الكويتيون هو حقيقة وبدلا ان يتذرع بنك التسليف بعدم توافر كلفة زيادة القرض الاسكاني عليه ان يقترض من الصندوق الكويتي للتنمية.

القويعان معترضا

■ قويعان: المواطنون يسألون عن الزيادات ومقاعدهم خالية الآن بعكس حالها عند خصخصة «الكويتية»

■ الفضل: عبدالصمد سرق فكرتي بشأن الدعم المقدم وخلق فوضى مقصودة وعدنان يقاطعه: غير صحيح

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد العبدالله: ورد في كلام الاخ الكندري ان مساعدات الكويت الخارجية 13 مليار دينار وانا بدوري اؤكد ان نسبة مساعدات الدولة الخارجية لا تشكل الا 2 في المئة من الميزانية العامة للدولة علما بان هذه الميزانية تتم مراجعتها بلجنة الميزانيات لدى حكيم المجلس السيد عدنان ولا تقر الميزانية الا بعد موافقة الاعضاء.

النائب عبدالكريم الكندري: الميزانية المقبلة سيكون لدينا رد على مسالة الـ 2 في المئة اما فيما يتعلق بالميزانيات السابقة فليتحمل وزرها من اقرها بالسابق وانا اشكر الوزير على سرعة الرد.

النائب عدنان عبد الصمد: هناك نوعين من الجهات والمنح هناك ما هو وارد بالباب الخامس من الميزانية وهناك اذا ارتفعت كلتفها لابد ان تصدر هذه المنح بمرسوم قانون والصندوق الكويتي ميزانيته لديه استرد عدد كبير من قروض ولديه ايرادات منها الا ان هناك دولة او دولتين فقط هما في مشاكل بتحصيل القروض منهم.

النائب فيصل الدويسان: هناك تفنن في عدم تمكين المواطن من التمتع بهذه المنحة من قبل اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية اساسا هذه اللجنة، لم تاتي لخدمة هذا الشعب، مقرر اللجنة يقاطع «الجبري» قل يتكلم عدل.. الدويسان يرد انتم لم تاتون بخدمة للمواطن انتم جاتوا للتبيض وجه الحكومة، الحكومة ماذا فعلت بصندوق الاسرة انحرفتهم عن ارادة المشروع القانوني وكل الكلام اللي اتقال وسيقال ماخوذ خيره لمجلس مفروز وبعض النواب جاؤوا لتبيض وجه الحكومة التي لديها بلوك يؤيدها والشعب مو مع مجلس الامة يمرر اللي يبون الحكومة يفضل اللجنة المالية، انا اواجه حديثي لهوامير البلد الذي يصلون لصاحب القرار ويصمون اذانه وهؤلاء التجار والهوامير هم من جاؤوا بالديمقراطية واقول لهم كلموا جميلكم، الكلمة موجهة للبلدية والهوامير الشعب الكويتي فاض به والمشكلة الاسكانية مشكلة المشاكل اتاها التجار والكبار يامن يملك القرار بامكانكم المساهمة الحقيقية عبر الاتهام في حل القضية الاسكانية التي يان المواطن منها فمن يملك القرار في تحرير الاراضي في جنوب السر وكبر المشكلة التجار سيطروا على الاراضي وشروها بتراب الفلوس ونقول لهم كفى يا تجار انتم من اوجه الديمقراطية وبيدكم حل المشكلة دعوا الناس تتنفس اصلكم وثروتكم منهم فكروا فيهم

تعديل القرض الإسكاني المداولة الثانية

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	احمد عبدالمحسن المليفي			
2	احمد عبدالله مطيع	√		
3	انس خالد الصالح			
4	جابر المبارك الصباح			
5	جمال حسين العمر	√		
6	حسين قويعان المطيري	√		
7	حمدان سالم العازمي	√		
8	حمد سيف الهرشاني	√		
9	حمود محمد الحمدان	√		
10	خالد الجراح الصباح			
11	خلف دميثير العنزي	√		
12	خليل ابراهيم الصالح	√		
13	خليل عبدالله ابل	√		
14	راكان يوسف النصف	√		
15	روضان عبدالعزيز الروضان	√		
16	رياض احمد العدساني	√		
17	سعد علي الخنفور	√		
18	سعدون حماد العتيبي	√		
19	سعود نشمي الحريجي	√		
20	سلطان جدعان الشمري	√		
21	سلمان حمود الصباح			
22	سيف مطلق العازمي	√		
23	صالح احمد عاشور	√		
24	صباح الخالد الصباح			
25	صفاء عبدالرحمن الهاشم	√		
26	طلال سعد السهلي	√		
27	عادل مساعد الخرافي			
28	عبدالحميد عباس دشتي	√		
29	عبدالرحمن صالح الجيران	√		
30	عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم			
31	عبدالكريم عبدالله الكندري	√		
32	عبدالله ابراهيم التميمي	√		
33	عبدالله محمد الطريجي	√		
34	عبدالله مرزوق العدواني	√		
35	عبدالمحسن مدعج المدعج	√		
36	عدنان سيد عبدالصمد	√		
37	عسكر عويد العنزي	√		
38	علي سعد العبيدي	√		
39	علي صالح العمير	√		
40	علي فهد الراشد			√
41	عودة عودة الرويعي	√		
42	عيسى احمد الكندري			
43	فيصل سعود الدويسان	√		
44	فيصل فهد الشايع	√		
45	فيصل محمد الكندري	√		
46	كامل محمود العوضي	√		
47	ماجد موسى المطيري	√		
48	ماضي محمد الهاجري	√		
49	مبارك بنيه الخرينج	√		
50	مبارك سالم الحريص	√		
51	محمد الخالد الصباح			
52	محمد طنا العنزي	√		
53	محمد عبدالله المبارك	√		
54	محمد مروي الهدية	√		
55	محمد ناصر الجبري	√		
56	محمد هادي الحويلة	√		
57	مرزوق علي الغانم	√		
58	منصور فالح الظفيري	√		
59	نايف محمد العجمي			
60	نبيل نوري الفضل			
61	هند صبيح الصبيح			
62	ياسر حسن ابل			
63	يعقوب عبدالمحسن الصانع	√		
64	يوسف سيد الزلزلة	√		

حضور (50) موافق (49) غير موافق (0) ممتنع (1) لم يصوت (0)

الحكومة والمجلس جنبا إلى جنب